

Distr.: General
26 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٤٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون

اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين

والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام**

موجز

يُقدم هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٤٩/٦٣ المتعلق بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا. وهو يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ويستكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة (A/63/321). وقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنسيق التقرير الحالي، وهو يستند إلى المعلومات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية وممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا.

* A/64/150.

** يعزى التأخر في تقديم النص الحالي إلى استكمال المعلومات لتعكس التطورات الأخيرة.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	الاستعراضات العامة الإقليمية	٥
ألف -	شرق أفريقيا والقرن الأفريقي	٥
باء -	وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى	٩
جيم -	الجنوب الأفريقي	١١
دال -	غرب أفريقيا	١٢
ثالثا -	الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والتعاون فيما بين الوكالات	١٣
ألف -	إصلاح الأمم المتحدة	١٣
باء -	تعزيز مبادئ الحماية الدولية	١٥
جيم -	إيصال المساعدة والاحتياجات الخاصة	٢١
دال -	وضع حد للتشريد القسري	٢٤
هاء -	الشراكات مع الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة	٢٤
رابعا -	خاتمة	٢٥
خامسا -	التوصيات	٢٥

أولا - مقدمة

١ - ما زال السلام والأمن هشين في جزء كبير من أفريقيا^(١). وقد أدى ذلك إلى جعل إيصال الحماية والمساعدة أمرا صعبا ومحفوفا بالمخاطر في كثير من الأحيان، غير أنه حيوي لتلبية احتياجات الملايين من الأشخاص الفارين من انعدام الأمن والاضطراب السياسي والاضطهاد. وأدت زيادة حدة الأخطار الطبيعية وأزمنا الوقود والغذاء إلى تفاقم الوضع بالنسبة للسكان المشردين المتضررين الذين يكافحون بالفعل من أجل البقاء، وضغطت على ميزانيات وكالات الأمم المتحدة.

٢ - وفي أفريقيا، استمر عدد اللاجئين في الانخفاض للسنة الثامنة على التوالي. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، كان هناك ٢,١ مليون لاجئ مقارنة بما يزيد عن ٣,٤ ملايين في عام ٢٠٠٠. وانخفض عدد السكان اللاجئين بنسبة ٧ في المائة بين بداية عام ٢٠٠٨ ونهايته، ويعزى ذلك أساسا إلى عدد من عمليات العودة الطوعية الناجحة. كما وفر الإدماج المحلي وإعادة التوطين في بلد ثالث حلا دائما للعديد من اللاجئين الأفريقيين. وبرغم ذلك، فإن ما يقرب من ٩٨ في المائة من اللاجئين في أفريقيا يعيشون في المنفى منذ أكثر من خمس سنوات^(٢)، حبيسي أوضاع طال أمدها.

٣ - وفيما يتعلق بالتشريد الداخلي، شرد في نهاية عام ٢٠٠٨^(٣) ما يقدر بـ ١١,٦ مليون شخص بسبب النزاع في أفريقيا، بما في ذلك نحو ٢ مليون شخص من المشردين حديثا خلال العام. وهذا يمثل ما يقرب من نصف عدد المشردين داخليا بسبب النزاعات في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، شردت ملايين كثيرة من الأشخاص من جراء الكوارث الطبيعية.

(١) تشير أفريقيا في هذا التقرير إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

(٢) وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن حالة اللاجئين التي طال أمدها تعرف بمجموعة من ٢٥ ٠٠٠ لاجئ أو أكثر يعيشون في المنفى في بلد من البلدان النامية لأكثر من خمس سنوات. وينطبق هذا التعريف على حوالي ٧٠ في المائة من اللاجئين الذين يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. غير أنه مع أخذ الجانب الزمني للتعريف وحده بعين الاعتبار (أي خمس سنوات أو أكثر) وطرح معيار الموقع جانبا، وتقليل حجم الحد الأدنى للمجموعة إلى ١ ٠٠٠ شخص، فإن ما يقرب من ٩٨ في المائة من اللاجئين في أفريقيا اليوم في حالة طال أمدها.

(٣) تشير الإحصاءات عن اللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين عادة، إلى الأرقام التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ما لم يُنص على خلاف ذلك. والإحصاءات المقدمة عن المشردين داخليا هي تقديرات تقرير مركز رصد التشريد الداخلي المعنون (لحظة شاملة عن الاتجاهات والتطورات في عام ٢٠٠٨) "Global Overview Of Trends and Developments"، فضلا عن تقديرات جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. والإحصاءات مؤقتة ويمكن أن تكون عرضة للتغيير.

٤ - وشهد عام ٢٠٠٨ الذكرى السنوية العاشرة لنشر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي. وأصبحت المبادئ التوجيهية مرجعا رئيسيا لوضع أطر معيارية لحماية المشردين داخليا في التشريعات والسياسات المحلية، ولا سيما في أفريقيا، حيث أحرز معظم التقدم. كما خطت الدول الأفريقية خطوة رائدة في مجال وضع معايير إقليمية، وذلك من خلال صياغة اتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بحماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا. وستطرح الاتفاقية على رؤساء الدول والحكومات لاعتمادها خلال مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٩.

٥ - وأدى القتال وانعدام الأمن إلى الحد من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في أجزاء كثيرة من أفريقيا وأعاق توفير الحماية والمساعدة. وعلى الرغم من تدابير التخفيف، ما زالت المخاطر الأمنية قائمة، حيث يتعرض المستفيدون وموظفو الأمم المتحدة والشركاء للإصابة أو الخطف أو القتل. ولم يقتصر الأمر على استحالة الإيصال المباشر للمعونات في بعض المناطق، ولكن تدي إمكانية إيصالها طرح أيضا تحديات خطيرة أمام التفاوض بشأن طرائق إيصال المعونات في مناطق أخرى. ويعني تدي إمكانية إيصال المساعدات أيضا الحد من وجود المجتمع الدولي في المناطق التي ارتكبت فيها انتهاكات حقوق الإنسان، مما يعوق الجهود المبذولة لتحقيق الحماية من خلال الحضور.

٦ - وحصلت البلدان الأفريقية على الجزء الأكبر من التمويل الدولي المخصص لحالات الطوارئ والعمليات الإنسانية. فبين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ونهاية أيار/مايو ٢٠٠٩، ورد ما يزيد قليلا عن ٦,٦ بلايين دولار مخصصة للأنشطة الإنسانية في أفريقيا، استجابة لـ ٢٦ نداء مشتركاً بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية. وأطلقت أغلبية تلك النداءات من أجل أنشطة تعود بالفائدة على المشردين^(٤). وساعد الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ على تحقيق استجابة أكثر قابلية للتنبؤ بها لحالات الطوارئ، بما في ذلك المنح المقدمة لحالات الطوارئ في ٣٧ بلداً أفريقياً، والتي بلغ مجموعها ٣٥١ مليون دولار. وقد مثل ذلك ٥٧ في المائة من الدفعات التي قدمها الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وبلغ مجموع منح الاستجابة السريعة، بما في ذلك مشاريع الاستجابة لأزمة الغذاء، ٢١٤ مليون دولار. وتلقت حالات الطوارئ التي لم تتوفر لها موارد كافية ١٣٨ مليون دولار. وكانت أكبر العمليات المستفيدة جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٥,٤ في المائة) وإثيوبيا (١١,٧ في المائة) وكينيا (١٠ في المائة) والسودان (٩,٤ في المائة) وزيمبابوي (٨,٤ في المائة).

(٤) المشردون يشملون المشردين داخليا واللاجئين وطالبي اللجوء.

ثانياً - الاستعراضات العامة الإقليمية

ألف - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

٧ - تمثلت التحديات الرئيسية في المنطقة بتكرار موجات الجفاف والفيضانات والتزاع وانعدام الأمن والعنف، فضلاً عن الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية. وفي حين أن عشرات الآلاف من الناس عادوا إلى ديارهم، في معظم الحالات، إلى مناطق فقيرة تفتقر إلى الهياكل الأساسية، فقد زاد عدد الذين شردوا حديثاً.

السودان

٨ - يمثل السودان مركزاً لأكبر عملية إنسانية في أفريقيا، يستفيد منها اللاجئون وطالبو اللجوء من إريتريا وإثيوبيا والصومال في الشرق وفي الخرطوم؛ والعائدون من المشردين داخلياً واللاجئين، إضافة إلى المشردين حديثاً، في الجنوب؛ ونحو ٢,٧ مليون مشرد داخلياً، جنباً إلى جنب مع لاجئين من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، في دارفور. وحيث أن ٤١٩ ٠٠٠ مواطن يعيشون بوصفهم لاجئين أو طالبي لجوء في أماكن أخرى، فإن السودان يعد ثاني أكبر بلد منتج للاجئين في القارة أيضاً. ويقدر أن مجموع السودانيين المشردين داخلياً يبلغ ٤,٩ ملايين شخص.

٩ - وفي دارفور، تفاقمَت الحالة الإنسانية الصعبة أصلاً نتيجة لقيام الحكومة السودانية بطرد ١٣ منظمة غير حكومية دولية وتعليق عمل ثلاث منظمات غير حكومية وطنية. وتواصل العنف الموجه ضد العاملين في المجال الإنساني وضد ممتلكات المنظمات الإنسانية، مما حد من إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وأدى عدم التوصل إلى اتفاق سياسي بين الحكومة ومختلف الحركات المتمردة إلى تقويض قدرة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على توفير الأمن للسكان المتضررين. وبالإضافة إلى ذلك، حدثت العقوبات البيروقراطية والقيود المفروضة على تحركات العاملين في المجال الإنساني من إيصال الإغاثة والمساعدة على الانتعاش، على الرغم من تحديد الالتزام بالبيان المشترك المتعلق بتيسير المساعدات الإنسانية في دارفور.

١٠ - وفي عام ٢٠٠٨، ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يقرب من ٦٨ ٠٠٠ لاجئاً ونحو ٥ ٠٠٠ مشرد داخلياً على العودة إلى ديارهم في جنوب السودان. بيد أن أعداداً أكبر قد شردت نتيجة لهجمات جيش الرب للمقاومة الأوغندي والقتال فيما بين الطوائف. وأدت أعمال العنف المستمرة إلى جعل الممرات غير آمنة وانخفاض

النشاط الزراعي. ولا بد من التصدي لانعدام الأمن وإرساء سيادة القانون والحكم المحلي وتسهيل المصالحة والإدماج المحلي لتهيئة بيئة داعمة للعائدين والمقيمين على حد سواء.

١١ - وشرق السودان موطن لأقدم حالة لاجئين طال أمدها في أفريقيا يعود تاريخها إلى نحو ٤٠ عاما. وفي عام ٢٠٠٨، سُجل ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ طالب لجوء جديد من إريتريا وإثيوبيا والصومال في مركز شقراق لتحديد وضع اللاجئين. ونتيجة لما تبديه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من اهتمام متواصل، فقد تم تحسين خدمات المياه والصرف الصحي والصحة في المخيمات الـ ١٢ العاملة في شرق البلاد لاستيعاب الوافدين الجدد.

الصومال

١٢ - يعد الصومال أكبر بلد منتج للاجئين في أفريقيا، فثمة ٥٦١ ٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء في الخارج. ولا يزال عدد المشردين داخليا دون تغيير يذكر في عام ٢٠٠٨، حيث قارب ١,٣ مليون شخص. بيد أن هذه الإحصاءات تخفي أن الكثير من الناس شردوا عدة مرات. وفي حين أن عشرات الآلاف من المشردين داخليا عادوا إلى ديارهم في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٩، فقد عكس القتال الأخير في مقديشو اتجاه حالات العودة تلك وأضاف مشردين جدد. وكان السبب الرئيسي للتشريد انعدام الأمن الناجم عن التراع الدائر وندرة فرص كسب الرزق والجفاف وعدم كفاية المساعدات الإنسانية. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية، إلى أن عدد الناس المحتاجين إلى مساعدات ازداد بنسبة ٧٧ في المائة خلال عام ٢٠٠٨.

١٣ - وأدى العنف وانعدام الأمن إلى تخفيض وجود المنظمات الإنسانية على الأرض، مما أجبرها على تقليص عملياتها. وأبلغ عن وقوع أكثر من ١ ٨٠٠ حادث أمني في عام ٢٠٠٨، استهدفت العاملين في المجال الإنساني وممتلكات المنظمات الإنسانية؛ أدت إلى قتل ٣٤ من العاملين في مجال تقديم المعونة واختطاف ٣٢ عاملا. وفي وقت كتابة هذا التقرير، ما زال ١٦ من موظفي المساعدة الإنسانية في الأسر، ولا يعرف مكان وجودهم. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، أغارت ميليشيات على مجمع اليونيسيف في جوهر، ودمرت لقاحات وإمدادات غذائية لمنع معالجة سوء التغذية الحاد. ونتيجة لذلك، فإن ١٣٥ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية لن يحصلوا على الأدوية والأغذية العلاجية التي يحتاجونها. ولن تستفيد حوالي ٨٤٠ ٠٠٠ امرأة وأكثر من ١,٢ مليون طفل دون سن الخامسة من التحصين.

١٤ - وبما أن أكثر من ٩٠ في المائة من جميع الأغذية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي الموجهة للصومال تسلم عن طريق البحر، ما زالت الحراسة البحرية للسفن التي تحمل الغذاء

والإمدادات الإنسانية الأخرى حاسمة لمواجهة خطر القرصنة. وفي حين أن عام ٢٠٠٨ شهد رقما قياسيا جديدا في عدد حوادث القرصنة، فإن أيا من السفن التي تحمل الأغذية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي لم يتأثر بفضل الحراسة البحرية.

١٥ - وعلى الرغم من أن عملية إيصال المعونات في الصومال أمر صعب، فإن الاحتياجات هائلة وتعبئة الموارد أمر حيوي. وتم تمويل النداء الموحد من أجل الصومال، الذي ينشد جمع ٩٨٣ مليون دولار، بنسبة ٣٥ في المائة فقط في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، مع احتلال كبير في التمويل بين المواد الغذائية (الممولة بنسبة ٤٢ في المائة) والقطاعات غير الغذائية (الممولة بنسبة ٢٦ في المائة). ولا تزال هناك عدة قطاعات تفتقر للتمويل غاية الافتقار، بما في ذلك التعليم (٧ في المائة) والصحة (٢ في المائة). وفي وقت كتابة هذا التقرير لم يكن قطاعي المأوى والأمن قد تلقيا أي تمويل.

إثيوبيا

١٦ - سُجل ما يقرب من ١٧ ٠٠٠ لاجئ وافد حديثا، معظمهم من إريتريا والصومال، في حين أن حوالي ١٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني أُعيدوا إلى وطنهم خلال عام ٢٠٠٨. وأطلقت مبادرة مشتركة بين الوكالات تمتد لعدة سنوات من أجل إصلاح البيئة في المناطق التي كانت تستضيف اللاجئين سابقا في غرب إثيوبيا.

١٧ - ويقدر أن هناك عددا من المشردين داخليا في إثيوبيا يتراوح من ٢٠٠ ٠٠٠ إلى ٣٠٠ ٠٠٠. ولا تتوفر بيانات موثوقة قائمة على التوصيف والتقييم، باعتبار أن الوصول إلى المناطق المعنية مقيد. كما أدى عدم وجود هذه المعلومات إلى جعل وضع حلول طويلة الأمد لهؤلاء السكان أمرا صعبا.

١٨ - وأدى انتهاء ولايتي بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ولجنة الحدود المستقلة المكلفة بترسيم الحدود المتنازع عليها، إلى تجدد التوتر في المنطقة الشمالية. وثمة قلق أيضا إزاء الآثار المحتملة للقانون الإثيوبي الجديد المتعلق بتسجيل وتنظيم المؤسسات الخيرية والجمعيات، الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويمنع القانون الذي سيبدأ نفاذه في عام ٢٠١٠ المنظمات الدولية من العمل في قضايا مثل حقوق الإنسان والسلام والمصالحة، التي تعتبر ضرورية لمعالجة الأسباب الجذرية للتشريد المتصل بالتزاع في البلد.

كينيا

١٩ - أدى العنف الذي اندلع في أعقاب الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى حدوث تشريد داخلي واسع النطاق في كينيا. وبينما كان هناك بحلول نهاية عام ٢٠٠٨

ما يقرب من ٣٤٦ ٠٠٠ شخص قد عادوا إلى منازلهم، فهناك ما يقدر بـ ٤٠٤ ٠٠٠ شخص لا يزالون مشردين. واعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات النهج العقودي في كينيا للمساعدة في كفالة وجود استجابة إنسانية منسقة جيداً.

٢٠ - وعلى الرغم من إغلاق الحدود بين الصومال وكينيا، تمكن ما يقرب من ٦٢ ٠٠٠ من ملتمسي اللجوء الصوماليين من عبور الحدود خلال عام ٢٠٠٨، مما أدى لارتفاع مجموع عدد اللاجئين الصوماليين في كينيا إلى ٢٦٠ ٠٠٠. واستمرت هذه الحركة في عام ٢٠٠٩، ونتيجة لذلك، أصبحت مخيمات داداب مكتظة بشكل خطير، مما يؤدي لإجهاد الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية ولإيجاد توترات بين أفراد المجتمع المحلي المضيف. وقد تأخرت الخطط من أجل إنشاء مخيمات إضافية لاستيعاب الوافدين الجدد، بانتظار تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض من جانب السلطات الكينية. ويجب أن يمضي توسيع المخيمات بالتوازي مع استحداث مشاريع إضافية، بما في ذلك مشاريع سبل العيش وإصلاح البيئة، من أجل تحسين الأحوال المعيشية للاجئين وللمجتمعات المضيفة. وتتضمن الاستراتيجية أيضاً الانتقال الطوعي لجزء من اللاجئين من داداب إلى كاكوما.

أوغندا

٢١ - غادر معظم المشردين داخلياً في شمال أوغندا الذين يبلغ عددهم مليونين تقريباً، مخيمات المشردين داخلياً التي كانوا يعيشون بها. وعاد خمسة وستون في المائة منهم إلى قراهم الأصلية، ويعيش خمسة عشر في المائة منهم في مراكز انتقالية. أما باقي المشردين داخلياً الذين لا يزالون في المخيمات، ولا يزال عددهم كبيراً، فيعانون من ضعف شديد للغاية وهم بحاجة إلى مساعدة إنسانية مستمرة. وفي أعقاب زيارة قام بها ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، أشار بوضوح إلى أن المشردين داخلياً ينبغي أن يكون لهم حرية الاختيار في العودة أو الإدماج المحلي أو الاستيطان في مكان آخر. وهو لا يزال يؤكد أيضاً على ضرورة بذل جهود متضافرة لمساعدة الأشخاص الأكثر ضعفاً على إعادة الاندماج في مجتمعاتهم الأصلية. ويؤدي نقص المياه والغذاء والمراكز الصحية العاملة والمدارس في مناطق العودة، وكذلك الخلافات بشأن الأرض والممتلكات، إلى إعاقة عودة المشردين داخلياً على نحو مستدام. وفي العديد من مناطق العائدين، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للمجتمعات المحلية المستقبلية في إطار برنامجه للإنعاش المبكر، الذي تضمن مشاريع بشأن الحكم المحلي، وأمن المجتمع المحلي، وسيادة القانون.

٢٢ - وخلال الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩، شنت حكومة أوغندا عملية عسكرية ضد جيش الرب للمقاومة. وعلى الرغم من إلحاق

أضرار ببعض الهياكل الأساسية للجماعة، فقد واصل جيش الرب للمقاومة أنشطته في منطقة موسعة، مما أدى إلى تشريد عدد يقدر بـ ٢٥٥ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم ٤٥ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

باء - وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى

٢٣ - لا يزال الوضع السياسي مستقرًا بشكل أساسي في أغلب بلدان المنطقة دون الإقليمية، بالرغم من وقوع بعض أعمال الشغب بشأن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود في جمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو، ورواندا، وغابون والكاميرون. ومع ذلك، فإن تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تشهد اضطرابات.

تشاد

٢٤ - كانت تشاد تستضيف خلال عام ٢٠٠٨ ما يقرب من ٣٢٥ ٠٠٠ لاجئ، بمن فيهم ١٢ ٠٠٠ وافد جديد من دارفور في شرق البلد، وما يقرب من ١٠ ٠٠٠ آخرين من جمهورية أفريقيا الوسطى في جنوب البلد. وبلغ عدد المشردين داخليا في شرق تشاد ١٦٦ ٠٠٠ مشرد. وتتسم منطقة شرق تشاد ببيئة نادرة الموارد. ونتيجة لذلك، كان أغلب اللاجئين والمشردين داخليا معتمدين اعتمادا كاملا على المساعدة الدولية، فيما كانت المجتمعات المحلية المضيفة أيضا بحاجة إلى دعم. ولا يزال الوضع الأمني غير مستقر. وأعرب ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا عن قلقه بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد المشردين، بما في ذلك تجنيد الأطفال قسرا من جانب الجماعات المسلحة والعنف الجنسي والجنساني. وألحقت الجماعات المسلحة الضرر بالطابع المدني لمخيمات اللاجئين والمشردين داخليا، فيما أعاق العنف وانعدام الأمن عمليات المساعدة وأدى إلى إجلاء الموظفين الإنسانيين مؤقتا.

٢٥ - وبدأت القوات الأوروبية لحفظ السلام التابعة لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في الوصول إلى المنطقة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفي آذار/مارس، حلت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد محل عملية الاتحاد الأوروبي. وبينما بلغ نشرها حاليا نسبة ٥٠ في المائة فقط، فإن من المتوقع أن تتمكن القوات العسكرية التابعة للبعثة مع قوات الشرطة التشادية التي دربتها الأمم المتحدة من زيادة حماية القوافل الإنسانية، واللاجئين، والمشردين داخليا، والعاملين في مجال المساعدة.

٢٦ - وعاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا إلى أماكنهم الأصلية في شرق تشاد، بالرغم من الوضع الأمني المحفوف بالمخاطر ومن نقص

الخدمات الأساسية. ويتسم تعزيز جهود الإنعاش المبكر بأهمية حاسمة، بما في ذلك الوصول إلى العدالة وسبل العيش والخدمات الاجتماعية الأساسية، وكذلك زيادة حضور الدولة لـلعمل عمليات العودة مستدامة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٧ - وقعت الحكومة اتفاقات سلام مع العديد من الجماعات المتمردة، مما يؤذن بفترة من الأمل. ولكن السلام ثبت أنه يتسم بالتقلب. وبالرغم من عمليات العودة، لا يزال ما يزيد عن ١٢٢ ٠٠٠ شخص مشردين داخليا. ويساور مؤسسات الأمم المتحدة القلق بشكل خطير بشأن الأوضاع المخوفة بالمخاطر التي يعيش في ظلها المشردون، وكذلك بشأن ممارسات العنف المرتكبة ضدهم بشكل يبدو أنه بمنأى عن العقاب تماما. ويشكل عدم وجود إطار تشريعي عقبة هامة تعترض الجهود التي تهدف إلى معالجة المشاكل المتعلقة بالتشريد. وأدت زيادة الجهات الإنسانية الفاعلة في مناطق النزاعات إلى تقليل أعمال الثأر المسلحة ضد السكان المدنيين. إلا أن النصف الأول من عام ٢٠٠٩ شهد تدهورا ملحوظا في الحالة الأمنية في البلد، مما أدى إلى فرار السكان إلى البلدان المجاورة: تشاد، والسودان، والكاميرون.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٨ - أدى النزاع في مقاطعتي كيفو وتوغلات جيش الرب للمقاومة في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تشريد للسكان على نطاق واسع. وأدت الهجمات الموجهة ضد المدنيين وتفشي العنف الجنسي، وتجنيد الجنود الأطفال، والإعدام بإجراءات موجزة من جانب الجماعات المسلحة، إلى تدهور كبير في الحالة الإنسانية. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٨، حدث تصعيد للقتال في كيفو الشمالية أعقبته عمليات عسكرية كونغولية ورواندية مشتركة، أثرت مباشرة على ما يزيد عن ربع مليون شخص. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، قدر مجموع عدد الأشخاص المشردين داخليا بـ ١,٦٤ مليون شخص. وتعد الحالة الإنسانية مزرية، بافتقار المشردين داخليا إلى الطعام، ومياه الشرب، والمأوى، والنظافة الصحية الأساسية، وخدمات الرعاية الصحية. ويعد وصول الجهات الإنسانية محدودا نتيجة لتكرار الهجمات على القوافل والعاملين في مجال المساعدة والهيكل الأساسية.

٢٩ - وبالرغم من هذه التحديات، عملت مؤسسات الأمم المتحدة جاهدة على تقديم المساعدة وتحسين الحماية. وجرى نشر قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإنشاء نظم رصد مجتمعية لكفالة الطابع المدني لمخيمات المشردين داخليا. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان برامج من أجل منع

العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له، وقدمتا مساعدة نفسية - اجتماعية وقانونية وطبية للنساء والفتيات المتضررات. وفي الشرق، حشدت مجموعة الصحة ٣٧ منظمة إنسانية من أجل إعادة تنشيط ما يقرب من ١ ٤٠٠ مرفق صحي وإعادة تزويدها بالمعدات، بدعم مما يقرب من ٥ ٠٠٠ من العاملين الصحيين الوطنيين ومن العمال المجتمعيين.

٣٠ - وفي المناطق الأخرى بجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يزال الوضع مستقرًا. وفي المقاطعة الاستوائية وكاتنغا، والجزء الجنوبي من كيفو الجنوبية، يواصل اللاجئين والمشردون داخلها العودة. ومع ذلك، وحتى في هذه المقاطعات التي هي نسبيا أكثر سلاما وأمنًا، يعد الوصول إلى الطعام والمأوى والخدمات الأساسية محدودًا، مما يعوق إعادة إدماج العائدين على نحو مستدام.

جمهورية تنزانيا المتحدة

٣١ - عشر ما يقرب من ١١٣ ٧٠٠ لاجئ في جمهورية تنزانيا المتحدة على حل دائم خلال عام ٢٠٠٨: حيث عاد ١١٠ ٠٠٠ منهم إلى بلدهم بشكل طوعي، في الغالب إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وأعيد توطين ما يزيد عن ٣ ٢٠٠ شخص في بلدان ثالثة؛ ومنح ٤٩٠ صومالي الجنسية التنزانية. وواصلت استراتيجية الحلول الشاملة التنزانية المضي قدما، بقيام السلطات التنزانية بمعالجة طلبات التجنس لما يقرب من ١٥٨ ٢٠٠ لاجئ بوروندي من تدفق عام ١٩٧٢. وبدأت المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين سابقا في تلقي الدعم من خلال برنامج مبادرة توحيد الأداء للأمم المتحدة: الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى التنمية المستدامة في شمال غرب تنزانيا. وأغلق مخيمان وسلمت الهياكل الأساسية لاستخدام المجتمعات المحلية مدارس ومراكز صحية. وبالرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك ما يزيد عن ٣٢٠ ٠٠٠ لاجئ في تنزانيا. ونظرا لأن اللاجئين في المخيمات غير مسموح لهم بالعمل، فهم معتمدون بالكامل تقريبا على المساعدة الإنسانية.

جيم - الجنوب الأفريقي

٣٢ - في زمبابوي، كانت مسائل العنف المتعلق بالانتخابات، واستمرار الغموض السياسي، وسرعة تدهور الوضع الاقتصادي، والتضخم المفرط، وما يقرب من الانهيار التام للخدمات الاجتماعية الأساسية، قد طرحت تحديات هائلة للسكان، بل وعلى نطاق أكبر بالنسبة للعدد الكبير من المشردين في البلد. وأدى تكوين حكومة شاملة جامعة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى تفاؤل حذر. وتمكنت المنظمات الإنسانية من تقديم قدر محدود

من المساعدة القانونية والطبية، وكذلك من المواد الغذائية وغير الغذائية، إلى العديد من المجتمعات المحلية المتضررة. وتزعم السلطات الزمبابوية بالاشتراك مع الوكالات الإنسانية القيام بتقييم رائد لاحتياجات السكان المشردين.

٣٣ - ورحل عدد كبير من الزمبابويين إلى جنوب أفريقيا، حيث سجل الكثير منهم أنفسهم بوصفهم من ملتمسي اللجوء، مما يسمح لهم بإضفاء الطابع القانوني على إقامتهم وبالبحث عن عمل. ولا يزال عدد أكبر بدون وثائق وبدون وضع قانوني. وكانت جنوب أفريقيا على مستوى العالم، المقصد الرئيسي لملتمسي اللجوء المحدد في عام ٢٠٠٨، حيث سجلت ٢٠٧ ٠٠٠ مطالبة فردية، كان أكثر من نصفها مقدم من أشخاص زيمبابويين. وعلى سبيل المقارنة، كانت ثاني أكبر دولة متلقية لمطالبات اللجوء الفردية هي الولايات المتحدة، حيث سجلت ٤٩ ٦٠٠ مطالبة.

٣٤ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، أدى اندلاع أعمال عنف قائم على كراهية الأجانب في جنوب أفريقيا إلى مقتل ما يزيد عن ٦٠ شخصا، بمن فيهم من مواطني البلد، واللاجئين وملتسمي اللجوء. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، جرى نقل ما يزيد عن ٤٦ ٠٠٠ من اللاجئين وملتسمي اللجوء وإيوائهم في أكثر من ٨٠ موقعا مؤقتا. وتمكن أغلبهم من العودة إلى مجتمعاتهم المحلية المضيفة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. إلا أن العنف والتدمير أديا إلى نكسة قوية في جهود الاعتماد على الذات للعديد من اللاجئين وملتسمي اللجوء الذين فقدوا سبل عيشهم في خضم الهجمات.

دال - غرب أفريقيا

٣٥ - بالرغم من أن الأمن لا يزال هشاً في كوت ديفوار وغينيا وغينيا - بيساو، فقد عم السلام في أغلب بلدان غرب أفريقيا. وعاد مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا إلى أماكنهم الأصلية. وكان أغلب اللاجئين المتبقين منفين لفترات طال أمدها، ويعيش أغلبهم في المناطق الحضرية. ووفرت بروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية الحركة إطارا لحقوق اللاجئين في العمل والإقامة. وقد أدت زيادة تقبل بعض بلدان غرب أفريقيا للإدماج المحلي وزيادة التركيز على أنشطة سبل العيش إلى مساعدة اللاجئين على العثور على حل دائم. ويتطلب الأمر مشاركة أكبر من جانب الجهات الإنمائية الفاعلة من أجل مساعدة اللاجئين والمشردين داخليا على الاستيطان على أساس مستدام.

٣٦ - وكانت الانتخابات الرئاسية الناجحة في سيراليون معلما آخر في عملية الاستقرار والانتعاش في البلد، مما حدا بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تحتج ببند "انتهاء الظروف" بالنسبة للاجئي سيراليون مع نهاية عام ٢٠٠٨. وفي كوت ديفوار، لا يزال هناك

ما يزيد عن ٦٢١ ٠٠٠ من المشردين داخليا يعيشون في مناطق يعوق نقص الأمن فيها وصول المنظمات الإنسانية إليها.

ثالثا - الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والتعاون فيما بين الوكالات

ألف - إصلاح الأمم المتحدة

النهج العنقودي

٣٧ - يمكن النهج العنقودي مجتمع الأنشطة الإنسانية من تلبية الاحتياجات الطارئة للمشردين داخليا على نحو يتسم بقدر أكبر من الكفاءة وسهولة التوقع والمساءلة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، عملت عدة مبادرات على تعزيز جهود التنفيذ والتنسيق باتباع النهج العنقودي، سواء قبل حالات الطوارئ أو أثناءها. وشمل التقدم وضع توجيهات تشغيلية، وإجراء عمليات تقييم للاحتياجات المشتركة، والتخطيط لحالات الطوارئ.

٣٨ - ويجري الآن تنفيذ النهج العنقودي في ثلاثة عشر بلدا أفريقيا: إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي والسودان والصومال وغينيا وكوت ديفوار وكينيا وليبيريا. ويعتمد تركيز النهج ونجاحه اعتمادا كبيرا على طبيعة حالة الطوارئ والوضع السياسي في البلد. ففي كينيا، استخدم النهج العنقودي بنجاح للاستجابة لحالة الطوارئ الإنسانية الناجمة عن أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في أواخر عام ٢٠٠٧، وما زال العمل به جاريا لمعالجة الاحتياجات الإنسانية المستمرة وبوصفه تدبيرا طارئا. وفي السودان، إثر طرد ثلاث عشرة منظمة غير حكومية دولية وثلاث منظمات غير حكومية وطنية في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩، يسعى مجتمع الأنشطة الإنسانية عن طريق النهج العنقودي إلى معالجة ما أحدثته عمليات الطرد من ثغرات في القدرة وفي الاستجابة.

٣٩ - وتمرر أوغندا حاليا بمرحلة انتقالية، وقد أدى تحسن الوضع الأمني إلى عودة العديد من المشردين داخليا، وإلى تغيير بؤرة التركيز من المساعدات الإنسانية إلى الإنعاش والتنمية. وتعمل قيادات المجموعات في أوغندا مع الحكومة على كفالة مواصلة الدوائر الحكومية المعنية تنفيذ الأنشطة بدعم دولي. ويتسم استمرار الدعم من المانحين والوجود الدولي خلال الفترة الانتقالية بأهمية جوهرية لضمان الاستدامة.

وحدة الأداء

٤٠ - يجري اختبار مبادرة وحدة الأداء في أربعة بلدان في أفريقيا هي جمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر ورواندا وموزامبيق. وتعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية جنبا إلى جنب مع الحكومات المعنية في سبيل تحقيق قدر أكبر من الاتساق، والاستفادة من نقاط القوة والمزايا المقارنة لمختلف المنظمات المعنية. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، على سبيل المثال، يحدد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ كيف تخطط وكالات الأمم المتحدة السبع عشرة الموجودة في البلد لتحقيق أهدافها، على نحو يتسق مع الاستراتيجيات الوطنية التي وضعتها الحكومة لتحقيق النمو والحد من الفقر. ويتضمن الإطار تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم، كي يتسنى للجميع الاستفادة من أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية.

البعثات المتكاملة

٤١ - أكد الأمين العام من جديد في اجتماع لجنته المعنية بالسياسات المعقود في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على التكامل "باعتباره المبدأ التوجيهي لجميع حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع التي يكون للأمم المتحدة فيها فريق قطري وعملية متعددة الأبعاد لحفظ السلام أو بعثة أو مكتب سياسي". وتبذل في أفريقيا جهود لتعزيز التكامل في أوغندا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وكوت ديفوار وليبيريا. ومعظم هذه العمليات بدأت فعليا في تنسيق جهودها الرامية إلى زيادة ما للأمم المتحدة من تأثير على توطيد دعائم السلام في هذه البلدان زيادة قصوى.

هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام

٤٢ - في أفريقيا، تدرج على جدول أعمال لجنة بناء السلام أربعة بلدان هي بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وغينيا - بيساو. وبالعامل جنبا إلى جنب مع الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية، ساعدت اللجنة هذه الدول على وضع استراتيجيات لبناء السلام. واستعين بتمويل إضافي من صندوق بناء السلام لتقديم دعم بالغ الأهمية خلال المراحل المبكرة من عملية السلام. كما استفادت من صندوق بناء السلام خمسة بلدان أفريقية أخرى هي جزر القمر وغينيا وكوت ديفوار وكينيا وليبيريا. وإذا كان من السابق لأوانه تقييم الأثر الكامل لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، فإن المؤشرات الأولية تشير إلى أن الدعم المقدم قد ساهم بشكل إيجابي في توطيد السلام.

٤٣ - ويعتبر نطاق العودة ومدى النجاح في إعادة الإدماج من أهم المؤشرات الملموسة على إحراز تقدم في أي عملية لبناء السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال المنازعات على الأراضي والممتلكات، وعدم وجود آليات للتصدي لمعالجتها، وعدم متابعة إعادة دمج المقاتلين السابقين، تشكل عائقا أمام العودة. وتتطلب معالجة هذه القضايا على النحو المناسب تعاوننا وثيقا في إطار الأمم المتحدة.

باء - تعزيز مبادئ الحماية الدولية

٤٤ - ما فتئت أفريقيا مؤيدة تقليدية قوية لتوفير الحماية الدولية للاجئين: فهناك ٤٣ دولة أفريقية طرفا في الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها. ومعظم الدول الأفريقية أطراف أيضا في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم الجوانب المحددة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا. ومع ذلك، فإن عددا من البلدان أبدت تحفظات على اتفاقية عام ١٩٥١، ولا سيما بشأن الأحكام المتعلقة بحرية التنقل والحصول على التعليم والتوظيف. وفي العديد من البلدان، أدت سياسات الإيواء في المخيمات إلى أن اللاجئين أصبحوا يعتمدون اعتمادا كليا على المساعدات الإنسانية. كما أن الإعادة القسرية للاجئين في عدد قليل من البلدان كان مدعاة للقلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تعزيز الحماية الوطنية للاجئين

٤٥ - ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية لحماية اللاجئين، ولا سيما من خلال زيادة قدرة الحكومات على تولي عمليات تحديد وتسجيل مركز اللاجئين. وتستخدم في ٣٢ بلدا حاليا برمجية التسجيل الموحدة التي طورتها المنظمة. وواصل مسؤولون حكوميون من جميع أنحاء القارة تلقي التدريب بشأن إجراء عمليات تحديد مركز اللاجئين والجوانب الأخرى للحماية. فعلى سبيل المثال، جرى تدريب أكثر من ١٠٠ شخص في جنوب أفريقيا للتوصل إلى تسجيل العديد من طالبي اللجوء الذين وصلوا إلى هناك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأحرز تقدم كبير على طريق تعزيز إطار الحماية الوطنية في غامبيا وكينيا وليبيريا. وفي بوروندي، بدأ نفاذ قانون جديد بشأن اللجوء، وأنشئ أول مكتب لجوء في البلد.

الهجرة المختلطة

٤٦ - لا تقتصر حركات الهجرة المختلطة في أفريقيا فحسب على تدفقات الهجرة المختلطة خارج أفريقيا، مثل عمليات انتقال الأشخاص الخطرة عبر خليج عدن أو البحر الأبيض المتوسط. فهي تشمل أيضا التحركات داخل القارة، بما في ذلك انتقال الناس من وسط

أفريقيا وغربها إلى شمال أفريقيا، ومن القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى وزمبابوي إلى جنوب أفريقيا.

٤٧ - وهناك أعداد متزايدة من الشباب، ولا سيما من الرجال الإريتريين والإثيوبيين والصوماليين، الذين ينتقلون مجدداً من البلد الأول الذي لجأوا إليه. وقد تشمل دوافعهم لمّ شمل العائلة، والتعليم، وإيجاد فرص اقتصادية. فندرة الفرص الاقتصادية في كثير من البلدان المضيفة للاجئين والمشردين داخليا دافع قوي لتحركهم مجدداً.

٤٨ - وبالاتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قامت فرقة العمل المختلطة لشؤون الهجرة في الصومال، التي تضم أيضاً المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واليونيسيف، والمجلسين الدائريين والترويجي للاجئين، بتنظيم مؤتمر إقليمي في اليمن. وساعد المؤتمر، الذي شارك فيه أيضاً عدد من الحكومات في المنطقة، والاتحاد الأفريقي، وممثلو المجتمع المدني، على تحديد المشاكل الحالية والاستجابة الممكنة من أجل المساعدة على حماية الناس على نحو أفضل في حركات الهجرة المختلطة.

٤٩ - وفي مبادرة مماثلة تهدف إلى تعزيز الاستجابات للتحديات التي تفرضها تدفقات الهجرة المختلطة في غرب أفريقيا، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى جانب حكومة السنغال، مؤتمراً إقليمياً في داكار بشأن حماية اللاجئين والهجرة الدولية. وركز المؤتمر على ثلاثة أهداف استراتيجية تتعلق بالحماية، وهي: (أ) تنفيذ البروتوكولات التي أقرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية التنقل، بما في ذلك التشجيع على إدماج ما تبقى من مجموعات اللاجئين من غرب أفريقيا في المجتمعات المحلية؛ (ب) تعزيز قدرات الحكومات على التعرف على اللاجئين وحمايتهم ضمن التدفقات المختلطة وذلك عن طريق إجراءات لجوء تنسم بالإنصاف والفعالية، (ج) تحسين الاستجابات الإقليمية للتجار بالبشر.

تعزيز حقوق الإنسان للمشردين داخليا والاستجابات العملية

٥٠ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نظم في أوسلو مؤتمر وزاري للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإصدار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي. وأكد المشاركون ضرورة تجديد الالتزام السياسي والمالي لكفالة الحماية الكاملة للمشردين داخليا. وشجعت الدول على وضع أو تعزيز سياسات بشأن عدة مسائل، بما في ذلك: (أ) اتخاذ تدابير لمنع التشريد، (ب) اتخاذ إجراءات تخفيفية يجري تفعيلها حينما تحدث حالة تشريد، (ج) وضع

إطار يوفر حلولاً دائمة. وأشار إلى بروتوكول منطقة البحيرات الكبرى بشأن حماية المشردين داخليا ومساعدتهم، الذي يتضمن التزاما قانونيا يفرض على الأطراف الموقعة إدماج المبادئ التوجيهية ضمن القانون المحلي، بوصفه مثالا إقليميا. وهناك بروتوكول آخر ذو أهمية لحماية المشردين وسعيهم للتوصل إلى حلول دائمة هو البروتوكول المتعلق بحقوق ملكية الأشخاص العائدين. وكلاهما جزء من ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي بدأ نفاذه في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٥١ - ومن المتوقع أن يعتمد الاتحاد الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ اتفاقية لحماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا. وهذه الاتفاقية، التي ستكون الأولى من نوعها في العالم، ستكون ملزمة قانونا. ويتوقع أن تيسر مثل هذه المبادرات الإقليمية اعتماد قوانين وسياسات وطنية يستفيد منها المشردون داخليا.

٥٢ - وقدم ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا دعما تقنيا للعديد من البلدان الأفريقية التي تعمل على وضع تشريعات أو سياسات وطنية بشأن المشردين داخليا. وأعد ممثل الأمين العام، بالاشتراك مع مجموعة من الخبراء القانونيين الدوليين، دليلا عنوانه: حماية المشردين داخليا: دليل للمشرعين ولواضعي السياسات^(٥). ويعطي هذا الدليل إرشادات عملية بشأن كيفية وضع القوانين والسياسات الوطنية المبنية على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولى مشروع الجهاز المشترك بين الوكالات المعني بتوفير القدرة الاحتياطية على الحماية، الذي يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيقه، إرسال أحد عشر موظفا إضافيا من كبار موظفي الحماية إلى أفريقيا للعمل في مختلف وكالات الأمم المتحدة، وخصوصا في مناطق تشهد حالات من التشرد الداخلي ذات صلة بالتراعات. وأتاح المذكورون خبراتهم في مجال تخطيط الحماية وتنسيقها وتنفيذها في بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي وكينيا. وعلى الصعيد الإقليمي، ساعد المشروع المذكور أيضا على عقد حلقة عمل بشأن تنفيذ بروتوكول حماية المشردين داخليا ومساعدتهم في منطقة البحيرات الكبرى.

(٥) نشر في سياق مشروع Brookings-Bern Project on Internal Displacement، دار Brookings Institution (تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٨).

انعدام الجنسية

٥٤ - يتهدد انعدام الجنسية أمن الإنسان ويمكن أن يكون سببا للتشريد. وتضم القارة عددا قليلا نسبيا من الدول الأطراف في معاهدي الأمم المتحدة بهذا الشأن: فهناك إحدى عشرة دولة أفريقية طرفا في اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية، وسبعة دول أطراف في اتفاقية عام ١٩٦١ بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية. ويتضمن الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، الذي صدقت أغلبية البلدان عليه، ضمانات لمنع انعدام الجنسية عند الولادة. ومع ذلك، لا يزال يتعين على عدد من الدول اتخاذ خطوات لتنفيذ هاتين المعاهدتين.

٥٥ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحديد السكان عديمي الجنسية والسكان المهددين بأن يصبحوا عديمي الجنسية في أفريقيا، وذلك بمقتضى ولايتها الممتثلة في منع حالات انعدام الجنسية وتقليص عددها وحماية الأشخاص عديمي الجنسية. وأجرت المفوضية بالتعاون مع شركائها مسحا لتحديد الناس الذين لا يملكون وثائق هوية في كوت ديفوار. كما بذلت جهودا لزيادة الوعي بهذه المشكلة في كينيا.

التسجيل والتوثيق

٥٦ - تتسم آليات التسجيل المبكر والتسجيل الفعال بأهمية أساسية لكفالة حصول المشردين على الحماية والمساعدة لتمكينهم من المطالبة بالحقوق الأساسية والتمتع بها.

٥٧ - ولا يزال تسجيل المشردين أمرا ذا أولوية في كوت ديفوار للحصول على الحماية والمساعدة ولإيجاد الحلول. ويمكن التسجيل ٦ ٠٠٠ شخص من الحصول على وثائق، رغم أن عدم التسجيل عند الولادة ما زال يشكل تحديا كبيرا. وأجريت في السودان الشرقية عملية للتحقق/التسجيل في اثني عشر مخيما للاجئين، في سياق البحث عن حلول دائمة لهذه الحالة التي طال أمدها.

٥٨ - أما الأطفال الذين لا يسجلون عند الولادة فهم معرضون على نحو أكبر لخطر حرمانهم من الخدمات القانونية والاجتماعية ولانعدام الجنسية. ويؤدي التشريد القسري إلى تفاقم وضع هؤلاء الأطفال. وفي عام ٢٠٠٦ ولد في أفريقيا ما يقدر بنحو ١٩,٥ مليون طفل دون أن تسجل ولادتهم. ونتيجة لذلك، تعمل اليونيسيف مع شركائها، بمن فيهم المؤسسات المالية الدولية، على زيادة تسجيل الولادات. وفي السودان، حيث يكاد تسجيل المواليد يكون منعزلا في المناطق المتضررة من النزاع، بوشر في عام ٢٠٠٨ بتنفيذ مبادرة رائدة لتسجيل المواليد لمعالجة هذه المشكلة. وفي توغو، أتاحَت مبادرة نفذت في أواخر

عام ٢٠٠٨ تسوية وضع ما يقرب من ألف طفل لاجئ كانوا قد استبعدوا من تعداد سكاني سابق.

أمن الناس الذين يثير وضعهم القلق

٥٩ - لا تزال مسألة كفالة السلامة الجسدية للأشخاص الذين يثير وضعهم القلق والموجودين في كثير من الأحيان في بيئات خطيرة جدا تمثل تحديا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويواجه الأشخاص المشردون في أفريقيا مشكلتين خاصتين تستدعيان الحماية وهما تعرض النساء والفتيات للاغتصاب والعنف الجنسي، والتجنيد القسري للأطفال في القوات أو الجماعات المسلحة. وأجبرت أعمال العنف المستمرة العديد من الناس على الفرار للمرة الثانية أو حتى الثالثة، ولا سيما في إثيوبيا وتشاد الشرقية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال. ولا تزال الذخائر غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب المهلكة تقتل البالغين والأطفال وتشوهمهم، حتى بعد سنوات من انتهاء النزاعات.

٦٠ - وقد سعى مجلس الأمن لتحسين حماية اللاجئين والمشردين داخليا بتكليف بعثات حفظ السلام بحماية المخيمات والمواقع من الهجمات المسلحة والحفاظ على طابعها المدني. ونشر مجلس الأمن قوات دولية وإقليمية لحفظ السلام في ستة بلدان هي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكوت ديفوار وليبيريا. ورغم أنه ما كل هذه العمليات مكلف بولاية محددة لحماية المشردين، فإنها شاركت في الجهود المبذولة لاستعادة الأمن، مما عاد بالنفع أيضا على المشردين والعائدين.

منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له

٦١ - العنف الجنسي والجنساني هو أحد الخصائص المميزة للنزاعات المسلحة المعاصرة. وقد تعرض مئات الآلاف من النساء والفتيات لهذا النوع المحدد من العنف، الذي يهدف غالبا إلى تدمير النسيج الاجتماعي لمجتمع ما. وبحسب ما ورد في دراسة حديثة أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تعرضت نسبة ١٥ في المائة من النساء والفتيات اللاتي يعشن في مناطق الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى للعنف الجنسي، ويتواصل ورود تقارير عن حالات اغتصاب جديدة كل أسبوع. وفي بوروندي، ذكرت منظمة الصحة العالمية أن ٩ في المائة من النساء العائدات اللواتي شملتهن دراسة استقصائية عن العنف الجنسي قد تعرضن لاعتداء جنسي. وهذا النوع من العنف يكون في أغلب الأحيان أكثر انتشارا في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا. واتخذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات

الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا خطوات لمنع العنف الجنسي والجنساني ولمكافحته بوسائل منها إنشاء نظم إحالة لكي تكفل توفر استجابة كافية لمساعدة الضحايا.

٦٢ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدمت اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعماً لتنفيذ برنامج شامل لتوفير المساعدة الطبية والنفسية للضحايا. ويسعى البرنامج أيضاً إلى وضع حد لإفلات الجناة من العقاب وذلك بتعزيز الملاحقات القضائية وسيادة القانون. ووزع صندوق الأمم المتحدة للسكان مجموعات علاج منقذة للحياة لضحايا الاغتصاب في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والكاميرون وليبيريا. وفي الصومال، ساعدت اليونيسيف على إنشاء نظام إحالة سري إلى مرشد اجتماعي للنساء والأطفال.

٦٣ - وسعت الأمم المتحدة في بلدان عدة إلى إشراك الرجال والفتيان في الصراع ضد العنف الجنسي والجنساني. وجرى تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية وحملات توعية خاصة لإبراز الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه الرجال والفتيان في منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له.

حماية النساء والأطفال

٦٤ - يجب أن ترتبط حماية النساء والفتيات ارتباطاً مباشراً بتعزيز قدرتهن على التمتع بحقوقهن بوصفهن أفراداً وجزءاً من المجتمع في الوقت ذاته. وكثيراً ما يكون المشردون، وبخاصة النساء والفتيات، محرومين من أبسط السلع الأساسية الضرورية لتلبية احتياجاتهن من لوازم النظافة الشخصية الصحية. ولا يؤثر ذلك على رفاهيتهن فحسب، بل يعرقل أيضاً حصولهن على الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم وتوزيع الأغذية. وينفذ في أوغندا مشروع Maka Pads لإنتاج المناديل الصحية باستخدام مواد طبيعية محلية. ولا يقتصر هذا المشروع على تلبية احتياجات عدد كبير من اللاجئات في أوغندا فحسب، بل يوفر لهن أيضاً فرصة للعمل.

٦٥ - وفي مخيمات داداب للاجئين في كينيا، شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الأولمبية الدولية في تنفيذ مشروع من أجل رفع مستوى الوعي بمسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتقدر أن نسبة ٩٧ في المائة من الفتيات اللاجئات اللواتي تقل أعمارهن عن ثمانية أعوام في المخيمات أخضعن لهذه الممارسة. ويهدف المشروع إلى تحسين فهم المجتمع للآثار الضارة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث عن طريق توعية المدرسين والمدرين والفتيات من خلال الألعاب الرياضية. كما تضمن المشروع أنشطة توعية في المدارس الابتدائية والتعاون مع محطات الإذاعة المحلية.

جيم - إيصال المساعدة والاحتياجات الخاصة

الغذاء

٦٦ - أثرت أزمة الغذاء العالمية على الملايين من البشر في أفريقيا، ويتفاقم هذا الوضع مع الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي الاجتماع الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٨ لفرقة عمل الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، وافق برنامج الأغذية العالمي على إعطاء الأولوية في برامجه للأشخاص الضعفاء، بمن فيهم اللاجئون والعائدون والمشردون داخليا. وفي أفريقيا، قدم برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٠٨ مساعدات غذائية إلى ١,٦ مليون لاجئ (٥٣ في المائة منهم من النساء أو الفتيات)؛ و ٧٥٠.٠٠٠ عائد (٦٣ في المائة منهم من النساء أو الفتيات)، وما يقرب من ٦,١ ملايين من المشردين داخليا (٥٥ في المائة منهم من النساء أو الفتيات).

٦٧ - ونفذ برنامج الأغذية العالمي، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مهام تقييم ودراسات استقصائية بشأن التغذية في أثيوبيا وأوغندا وبوروندي وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وغامبيا وكينيا وموزامبيق وناميبيا لكفالة تقديم المساعدة الغذائية المستهدفة.

٦٨ - وفي عام ٢٠٠٨، كثفت مفوضية شؤون اللاجئين جهودها لمكافحة سوء التغذية وحالات نقص المغذيات الدقيقة في عدة حالات لجوء طال أمدها في أثيوبيا والسودان الشرقية وكينيا. وشملت تلك الجهود اتخاذ تدابير لتخفيض حالات فقر الدم، ولا سيما بالنسبة للحوامل والمرضعات. وفي الكاميرون، ساهمت مراكز التغذية العلاجية في تحقيق انخفاض ملحوظ في معدلات سوء التغذية في صفوف اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم. كما أمكن تخفيض انتشار سوء التغذية الحاد في أثيوبيا وتشاد والسودان الشرقية وكينيا، على الرغم من أن مؤشرات سوء التغذية لهذه البلدان لا تزال أعلى من المعيار الأدنى المحدد بأقل من ٥ في المائة من السكان في العمليات المستقرة.

الصحة وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٩ - تعد الملاريا من الأسباب الرئيسية للمرض والوفاة بين المشردين في أفريقيا. وتكون مخيمات اللاجئين معرضة بشكل خاص لوباء الملاريا عندما تستضيف أشخاصا من مناطق غير موبوءة ليست لديهم المناعة. وتستخدم حاليا موارد تمويل جديدة لتوفير علاج مركب يحتوي على مادة الأرتيميسينين ليحل محل الأدوية القديمة غير الفعالة، وكذلك لتوفير

الناموسيات المعالجة بمبيدات حشرية طويلة الأمد التي توصي منظمة الصحة العالمية حاليا باستعمالها.

٧٠ - وذكر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن هناك ٢٢ مليون شخص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا. وعملت منظمات الأمم المتحدة، عن طريق تعزيز القدرات الصحية الوطنية، على توفير الفحص والعلاج للاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات التي تستضيفهم. وهناك حاليا ١٦ بلدا أفريقيا يضم اللاجئين في البرامج الوطنية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وكفلت مشاريع الوقاية والرعاية والعلاج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية استفادة المشردين والعائدين من مجموعة من الخدمات تشمل الوصول إلى البرامج الوطنية للأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي.

٧١ - وأدى التشريد الجماعي إلى تفاقم خطر تفشي الأمراض المعدية الأخرى، كما أدت ظروف الاكتظاظ السكاني في بعض المخيمات إلى جعل الناس أكثر وهنا أمام خطر الإصابة بأمراض يمكن، إن لم تعالج على النحو المناسب، أن تعرض حياتهم للخطر. وفي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة دارفور السودانية، عملت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها على خفض معدلات الاعتلال والوفيات بين السكان المشردين عن طريق بناء العيادات الصحية، وتوفير الأدوية، وبرامج التدريب والتوعية.

٧٢ - وفي دارفور، واصلت منظمة الصحة العالمية دعم برنامج خاص بالمستشفيات لضمان الرعاية الصحية الثانوية المجانية للسكان المتضررين من النزاع. وقدمت منظمة الصحة العالمية الأدوية والتدريب والمعدات وغطت نسبة مئوية من تكاليف التشغيل. وفي عام ٢٠٠٨، ساعد هذا البرنامج ١٦ مستشفى تمثل ٦٤ في المائة من المستشفيات التابعة لوزارة الصحة في دارفور. وبوسع هذه المستشفيات الوصول إلى حوالي ٨٠ في المائة من الأشخاص المشردين أو المتضررين من النزاع.

التعليم

٧٣ - يتسم توفير فرص الحصول على التعليم الأساسي بأهمية بالغة، حتى أثناء حالات الطوارئ. وتولت الشبكة المشتركة بين الوكالات للتثقيف في مجال الطوارئ، التي تضم العديد من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وضع مبادئ توجيهية وأدوات لكفالة إدراج التعليم ضمن عناصر الاستجابة لحالات الطوارئ. ويوفر التعليم للأطفال نشاطا روتينيا وغرضا محددا، وكلاهما يساعد على التعامل مع الصدمة النفسية التي يسببها

التشريد. وعلاوة على ذلك، تخفف البيئة المدرسية الآمنة خطر تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة أو استغلالهم بأي شكل آخر.

٧٤ - وفي شرق تشاد، حضر ٦ ٠٠٠ طفل لاجئ صفوف التعليم قبل المدرسي، كما التحق بالمدارس ما يقرب من ١٢ ٠٠٠ طفل من المشردين داخليا. وساعدت اليونيسيف ما يقرب من ٧٦ ٠٠٠ طفل من اللاجئين والمشردين داخليا في سن ما قبل المدرسة وسن التعليم الابتدائي، وذلك باستخدام المواد والأنشطة التعليمية. وازداد حضور الفتيات في المدارس الابتدائية زيادة ملحوظة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فبلغ ما يقرب من ٥٠ في المائة من عدد التلاميذ الملتحقين. وفي مقديشو، أنشأت اليونيسيف ما يقرب من ٥٠٠ صف مدرسي تحت الخيام يستفيد منها حوالي ٣٥ ٠٠٠ طفل شرد كثير منهم من جراء النزاع أو الفيضانات.

٧٥ - وفي حين انصب التركيز الرئيسي على توفير فرص الحصول على التعليم الابتدائي، وإلى حد أقل بكثير إلى التعليم الثانوي، فإن صندوق مبادرة ألبرت إينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين يقدم منحا دراسية للاجئين كي يتابعوا الدراسة على مستوى التعليم العالي في البلدان التي تستضيفهم. وفي عام ٢٠٠٨، ارتفع عدد اللاجئين الأفارقة المستفيدين من منح الصندوق الدراسية بنسبة ٥٢ في المائة مقارنة بالعام السابق، وأفاد ذلك أكثر من ١ ٠٠٠ طالب لاجئ. ومن الضروري بذل جهود إضافية لزيادة عدد الفتيات المشاركات في هذا البرنامج.

فرص كسب الرزق

٧٦ - ومن المهم جدا توفير فرص كسب الرزق للحد من اعتماد المشردين على المعونات الإنسانية، والحفاظ على شعورهم بالكرامة وبالسير نحو هدف معين. وفي عام ٢٠٠٨، بذلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها جهودا خاصة لزيادة فرص كسب العيش للاجئين في حالات طال أمدها، سواء في المناطق الريفية أو المناطق الحضرية، في أفق لا يبدو فيه أي حل فوري ودائم. وجرى في زيمبابوي والسودان الشرقية وكينيا وضع استراتيجيات شاملة لكسب العيش بالاعتماد على الذات، استنادا إلى تقييم الاحتياجات. وشملت الجهود المبذولة لزيادة فرص المشردين في كسب الرزق تسهيل الوصول إلى آليات القروض والادخار، ومنح المساعدة أثناء حالات الطوارئ، والتدريب والتعليم، وتقديم خدمات دعم العمالة.

دال - وضع حد للتشريد القسري

٧٧ - يتسم تأمين حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا بأهمية حيوية للإنعاش والاستقرار في الأمد الطويل في المنطقة. وقد انخفض عدد اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا، ويعود ذلك إلى حد كبير لتوطيد السلام والاستقرار في المناطق التي قدموا منها، الأمر الذي سمح بإجراء عمليات العودة. كما أدى سخط الدول التي وفرت فرص الاندماج المحلي وإعادة التوطين دورا هاما في هذا الشأن.

٧٨ - وفي عام ٢٠٠٨، عاد ما يقرب من ٢٨٨ ٠٠٠ لاجئ إلى ديارهم، ومعظمهم من مناطق البحيرات الكبرى وأفريقيا الوسطى. ولا تتوفر بيانات موثوقة عن عدد المشردين داخليا الذين وجدوا حلا دائما. وعاد كثيرون إلى مناطق دمرتها عقود من النزاع والإهمال، أو إلى أماكن لا يوجد فيها أي شيء يمكن ترميمه وحيث يجب البدء في البناء من الصفر. وفي بعض المناطق، أدى الافتقار إلى الخدمات الاجتماعية، ولا سيما المدارس والمراكز الصحية، إلى عرقلة عودة الناس أو بقاء العائدين.

٧٩ - ومع انتهاء عمليات العودة الجماعية وإعادة التوطين الواسعة النطاق في غرب أفريقيا، تكثفت جهود البحث عن حلول أخرى دائمة للاجئين. وركزت تلك الحلول بالضرورة على الإدماج المحلي، مع التشديد على الاستفادة من البروتوكولات الإقليمية بشأن حرية الحركة.

هاء - الشراكات مع الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة

٨٠ - كانت الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، فضلا عن المنظمات الإقليمية، بالغة الأهمية بالنسبة لقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة على نحو أكثر اتساقا وفعالية لتحديات كثيرة خلال الفترة قيد الاستعراض. وانطبق ذلك بشكل خاص على الاستجابة لحالات التشرد الداخلي الجديد، وحماية الناس أثناء حركات الهجرة المختلطة، والانتعاش بعد انتهاء النزاع.

٨١ - وساعدت المشاركة النشطة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تحقيق نتائج في مجالات وضع السياسات، وتعزيز القدرات المحلية والوطنية، والتوصل إلى حلول دائمة. وركز التعاون مع الاتحاد الأفريقي على وضع اتفاقية حماية المشردين داخليا في أفريقيا وتقديم المساعدة لهم، فضلا عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي. واعتمدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مذكرة بشأن المساواة

في المعاملة بين اللاجئين وسائر مواطني الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية المساعدة على كفالة تمتع اللاجئين بنفس الحقوق الممنوحة لبقية المواطنين في مجتمعاتهم المحلية.

رابعاً - خاتمة

٨٢ - رغم أن توطيد عمليات السلام في مختلف أنحاء القارة قد سمح للعديد من اللاجئين والمشردين داخليا بالتوصل إلى حل دائم، مازال هناك عدد من العقبات التي يتعين التغلب عليها لتصبح هذه الحلول مستدامة حقاً. فافتقار مناطق العودة إلى الخدمات الأساسية، وبخاصة التعليم والصحة، وإلى فرص كسب الرزق، قد يثني اللاجئين والمشردين داخليا عن العودة إلى مواطنهم. وإن ما ينتج غالباً عن عمليات العودة من ضغوط على الموارد الصحيحة، إلى جانب مشاكل إعادة الأراضي والممتلكات، يمكن أن يعطل عملية السلام الهشة.

٨٣ - وتدعو الحاجة إلى قيام الحكومات والمنظمات الإنسانية والإنمائية الوطنية والدولية والمجتمع المدني بالعمل بشكل جماعي من أجل تهيئة بيئات قادرة على المحافظة على العودة أو الاندماج. ويتعين إيلاء اهتمام خاص لحق الحصول دون تمييز على الخدمات العامة الأساسية والوثائق القانونية والشخصية وفرص كسب الرزق. وتدعو الحاجة أيضاً إلى استحداث آليات للتعامل مع إعادة الأراضي والممتلكات، لأنه في غياب هذه الآليات ستمثل الخلافات بشأن هذه المسائل عائقاً رئيسياً أمام إعادة إدماج العائدين وإنعاش المناطق الخارجة من النزاعات. وينبغي أيضاً، حين إعداد أي برنامج للعودة، أن تراعي احتياجات السكان في المجتمعات المضيفة. وقد ساهم هيكل بناء السلام الذي أنشئ مؤخراً مساهمة إيجابية في توطيد السلام، وينبغي استكشاف إمكانية القيام بمجهود مماثلة في حالات أخرى.

خامساً - التوصيات

٨٤ - تماشياً مع الصكوك الدولية والإقليمية، ينبغي للدول احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين وضمان استقباهم وتسجيلهم على النحو الملائم وفي الوقت المناسب.

٨٥ - وبما أن اثنين من كل ثلاثة لاجئين يعتمدان على المساعدات الدولية، يجب تشجيع البلدان المضيفة على تهيئة بيئات تمكن اللاجئين من الاعتماد على الذات، ويجب دعم جهودها في هذا المجال. ويمكن أن يشمل ذلك سحب التحفظات المتعلقة بحقوق اللاجئين المذكورة في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧.

٨٦ - تبوأ الدول الأفريقية مركز الصدارة في العالم في إعداد اتفاقية إقليمية ملزمة لحماية المشردين داخليا. ويجب على منظمات الأمم المتحدة أن تواصل دعم هذه الجهود.

٨٧ - ويؤدي عدم وجود برامج للإنعاش في مرحلة الإنهاء التدريجي للمساعدة الإنسانية إلى تعريض استدامة الحلول الدائمة للخطر. وتدعو الحاجة إلى قيام المنظمات والمؤسسات الإنسانية والإمائية بتنسيق أنشطتها على نحو أفضل لتجنب حدوث فجوة انتقالية. وبالمثل، ينبغي أن تنظر الدول المانحة في مسألة زيادة الاستثمار في جهود الإنعاش المبكر.

٨٨ - وينبغي للدول التي لم تنظر بعد في الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية وإلى اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية أن تفعل ذلك. وينبغي أيضا تشجيع الدول على العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى حسب الاقتضاء لتحديد السكان عديمي الجنسية على أراضيها، واستعراض التشريعات المحلية بغية القضاء على الثغرات التي يمكن أن تؤدي إلى حالات انعدام الجنسية أو إلى استمرار تلك الحالات.

٨٩ - وينبغي لأطراف النزاعات، من الدول وغير الدول، وللوسطاء الدوليين والإقليميين العمل على معالجة الأسباب الأساسية لجميع أشكال التشريد في أفريقيا على نحو حازم، مع إيلاء اهتمام أكبر إلى الروابط القائمة بين منع التشريد، والحلول الدائمة، وعمليات السلام المستدام. وينبغي إدماج اللاجئين والمشردين داخليا في خطط الانتقال إلى مرحلة ما بعد النزاع، وخطط التنمية، واستراتيجيات الحد من الفقر.

٩٠ - وينبغي لأطراف النزاعات، من الدول وغير الدول، تسهيل وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المدنيين المتضررين، وضمان أمن العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، كي يتسنى توفير الحماية والمساعدة على نحو آمن، حتى في خضم الأعمال العدائية. وينبغي للمنظمات الإنسانية أن تصمم ترتيباتها الأمنية للتصدي للأنماط المختلفة من العنف الذي يستهدف الموظفين والمرافق والأصول.

٩١ - تشجع جميع الدول الأفريقية على تصديق وإنفاذ اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.